

مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا "دراسة ميدانية على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد"

أ.عبدالرحمن احمد الوريدي * أ.عبدالله ادريس سرير ** د.صلاح محمد الفاخري ***

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا وذلك من خلال دراسة ميدانية للمحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بليبيا.

ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وتم استخدام صحيفة استبانة كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، وتم استخدام الاساليب الاحصائية المناسبة وهي الإحصاء الوصفي والاحصاء الاستدلالي المتمثل في اختبار T لعينة بسيطة، وتوصلت الدراسة إلى أنّ المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد يتمتعون بالمهارات المطلوبة (أخلاقيات المهنة - المهارات القيادية - الالتزام بالتعلم المستمر - الخبرة - الذكاء السريع والتفكير التحليلي) لممارسة المحاسبة القضائية، وتوصي هذه الدراسة الموظفون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بضرورة الاهتمام بالتطوير المستمر والإلمام بكافة متطلبات المحاسبة القضائية.

الكلمات المفتاحية: مقومات المحاسبة القضائية، المحاسبة القضائية، ديوان المحاسبة.

المقدمة:

تحرص الدول على محاربة الفساد المالي والإداري؛ لأنه يشكل آفة خطيرة في جميع الميادين، مثل الأمن والاقتصاد والتنمية، ويؤدي إلى انهيارها؛ معيقاً تقدمها؛ ومفضيا إلى نهب ثرواتها، بالإضافة إلى منع حركة العمران والتقدم والرفاهية الاقتصادية؛ فضلاً عن أن تقشي هذه الظاهرة بسبب عرقلة مسيرة تطور الدولة، وعدم تحقيق الأهداف التي تتوخاها (حسين، شاكر، بدون).

وتعد ظاهرة الفساد ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود، ولا تمنعها فواصل، فقد طالت الدول كافة، ولم تسلم أي من المجتمعات منها، فلم تفرق في امتدادها وتشعبها بين دول متقدمة وأخرى نامية، وقد استفحلت هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة في الدول النامية بوصفها بيئة خصبة لنموها، حيث تتعدم الشفافية التي

* محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اجدابيا، إيميل: waredy2@gmail.com

**محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة اجدابيا، إيميل: abdullahsreer@gmail.com

*** محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي

إيميل: www.salahalfakhri1981@gmail.com



تكفل ضمان وجود رقابة مستمرة لأداء الأجهزة، في ظل تكالب الإنسان على المادة، وتقشي الرغبة الجامعة في الحصول عليها بالسبل كافة، انتشرت في المجتمع الكثير من الظواهر التي تناقض مبادئ المجتمع وأخلاقياته السامية (عبدالكريم وقاسم، 2014، ص 115)، ويلاحظ أن من أهم الأسباب التي أدت إلي تقشي هذه الظاهرة كانت في حقيقتها أسباباً ناتجة عن مخالفات محاسبية، الأمر الذي دعى الجهات المعنية بإعداد العديد من الدراسات والفحوصات إلى توصي بأهمية مناقشة هذه الظاهرة وتحليلها والمجالات ذات الصلة بها (حسين و شاكر، بدون، ص 86) نتيجة لارتفاع مخاطر الممارسات المالية غير القانونية هناك حاجة ملحة للبحث عن آليات ووسائل محاسبية حديثة تهتم بطبيعة القوائم المالية، كما أن هناك حاجة للمحاسبين المحترفين الذين يمتلكون مجموعة من المهارات المتكاملة في المحاسبة والمراجعة جنباً إلى جنب مع الخبرة المالية، بالإضافة إلى مهارة التحقيقات والعمل ضمن إطار قانوني يوفر أدلة كافية للسيطرة على الغش والاحتيال (Abu Tapanjeh, Al Tarawneh, 2020، ص 437)، وبناءً عليه فأن المحاسبة القضائية تعد واحدة من المجالات الحديثة التي لا غنى عنها والتي تكشف وتمنع الاحتيال والفساد المالي، وتقييم الأعمال، وحل ممارسات الإهمال المهني، والمساعدة في حل النزاعات الخاصة بالتحقيقات الداخلية المتعلقة بالاحتيال (Khersiat, 2018).

مشكلة الدراسة:

مع تزايد حالات الاحتيال والفساد المالي في الدول النامية والمتقدمة، والتي تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستغلال الموارد الاقتصادية والبشرية، والجرائم العالمية كالسرقة والاختلاس والتلاعب بالمال العام، أصبحت الحاجة إلى مكافحة الجرائم المالية للحفاظ على اقتصاد وطني سليم أمراً لا غنى عنه، ومن هنا تأتي أهمية المعرفة والتطوير والتدريب المستمر للمراجعين والمحاسبين في القطاعين العام والخاص على أحدث التطورات في أساليب المراجعة، مما يعكس التحسن المتحقق في مخرجات الرقابة التي تمكن المحاسب من إجراء المحاسبة القضائية وتحسين الأداء الوظيفي (Khersiat, 2018).

وبما أن جهاز ديوان المحاسبة في ليبيا وجهازاً مكافحة الفساد تعتبر هي الجهات الرقابية التي تقوم بعملية مراجعته على الأداء المالي للإدارات التابعة للدولة؛ لاكتشاف الأخطاء والغش والتحايل فقد برز هذا التساؤل:

هل تتوفر لدي المحاسبين والمراجعين العاملين في المؤسسات الرقابية بليبيا (ديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد) المهارات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة في الوقت الذي جاءت فيه ليبيا في الترتيب 17 عربياً و171 عالمياً في مكافحة الفساد المالي لسنتي 2021 و2022 (مؤشر مدركات الفساد) وذلك لتسليط الضوء على مدى



قدرة المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وجهاز مكافحة الفساد على تطبيق المحاسبة القضائية؛ للمساعدة في الحد أو اكتشاف حالات الفساد المالي واكتشافه.
فرضية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة وهي:
يتمتع المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

- 1- يتمتع المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالأخلاقيات المهنية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية.
- 2- يتمتع المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالمهارات القيادية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية.
- 3- يلتزم المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالتعلم المستمر والتدريب اللازم لتطبيق المحاسبة القضائية.
- 4- يتمتع المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بخبرة في المحاسبة والمراجعة اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية.
- 5- يتمتع المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالذكاء السريع والتفكير التحليلي لتطبيق المحاسبة القضائية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية لدى المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد في ليبيا، كما أنها تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الفرعية والتي تتمثل في الآتي:

- 1- التعرف على المحاسبة القضائية.
- 2- أهداف المحاسبة القضائية وأهميتها.
- 3- أشكال الفساد المالي.
- 4- الاختلاف بين المحاسبة القضائية والمراجعة.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثون المنهج الاستنباطي الاستقرائي لتحقيق هدف الدراسة من خلال اتباع الآلية التالية:
تناول الأدب المحاسبي في مجال المحاسبة القضائية بالدراسة والتحليل للتعرف على المهارات اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية، ومن ثم صياغة فرضيات الدراسة، وفي الجانب العملي من هذه الدراسة تم استخدام صحيفة الاستبانة كوسيلة لتجميع البيانات اللازمة لهذا الجزء من الدراسة، ومن ثم تصنيف

وتبويب البيانات المجمعة وتحليلها واختبار الفرضيات لتنتهي هذه الدراسة باستخلاص النتائج وتعميمها على مجتمع الدارسة وتقديم التوصيات.

مجتمع الدراسة:

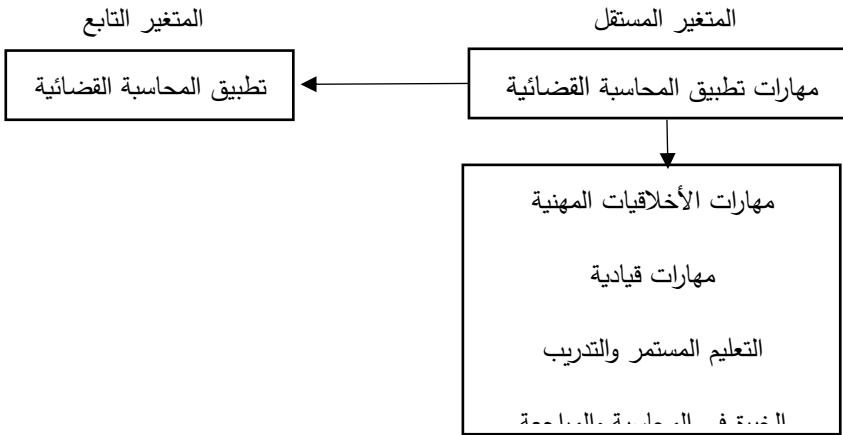
يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بليبيا، ونظراً لتشابه القوانين والتشريعات المالية في ليبيا بالإضافة إلى تجانس مجتمع الدارسة، ولكون دراسة المجتمع بالكامل تتطلب العديد من الامكانيات سواء المادية منها أو الزمنية أو قنوات الاتصال مع مثل هذه الأجهزة بغية الحصول على المعلومات اللازمة؛ فقد اقتصر عينة الدراسة على الموظفين بالمنطقة الشرقية (بنغازي، أجدابيا).

حدود الدراسة:

شملت الدراسة المحاسبين والمراجعين في ديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد في اجدابيا وبنغازي فقط، كما ان الدراسة الميدانية كانت بتوزيع استبانة على المستهدفين خلال سنة 2023.

متغيرات الدراسة:

تمثل المتغير المستقل في مهارات تطبيق المحاسبة القضائية، بينما تمثل المتغير التابع في تطبيق المحاسبة القضائية والشكل الهندسي التالي يوضح متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.



ثانياً: الإطار النظري

نشأة المحاسبة القضائية:

لا تعد المحاسبة القضائية فرع جديداً في علم المحاسبة، بل تشير أغلب الأدلة إلى أن وجودها يعود لفترة طويلة، فقد ذكرت أغلب الدراسات إلى أن وجودها يعود إلى سنة 1817م؛ نتيجة لنشوء قضية إفلاس شركة Meyer.V.Sefton مما استدعى الأمر هيئة المحكمة إلى الاستعانة بمحاسب ليقوم بعملية التحري في القضية للإدلاء بإفادته أمام المحكمة (Singleton et al. 2006)، ومن بعدها ظهرت العديد من الدعوات والمحاولات التي نادى بضرورة تطوير المحاسبة والمعلومات المحاسبية

بالربط بين المحاسبة والقانون من جهة وبين احتياجات القضاء من خدمات المحاسبة القضائية من جهة أخرى، وهذا المفهوم الجديد يختلف عن المحاسبة القانونية، وعن المراجعة الخارجية الذي تمارسه الأجهزة الحكومية الرسمية أو مكاتب مراجعي الحسابات والمحاسبين القانونيين في القطاع الخاص، فمخرجات المحاسبة القضائية تقارير ترشد القضاة الى إصدار الأحكام بحق الأطراف المعنية(صالح، 2018) وخلال العديد من الفترات مرت المحاسبة القضائية بتطورات مختلفة منها:

في عام 1824م تم توثيق دليل على معرفة المحاسبة القضائية في مدينة غلاسكو بجمهورية اسكتلندا، حيث تم العثور على آثار لشهادات أعطيت للمحاسبين آنذاك تتعلق بأجراء التحكيم والمشاركة في فض النزاعات بالمحاكم، وكذلك التحقيق في الأنشطة الاحتيالية، كذلك إعلان بإحدى الصحف اليومية بمدينة غلاسكو عن نفس السنة لمحاسب يسمى جيمس ماكيلاند حيث أعلن عن تقديم خبراته وخدماته كمحاسب قضائي، وفي عام 1900م ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا عندما تم نشر المقالات التي وجهت بشأن منح شهادات الخبير للمحاسب القضائي، وفي عام 1925 تم نشر مقال في مجلة المحاسب الأمريكية عن ضرورة توفير خبرات قانونية للمحاسبين، وفي عام 1946م نُشرت مقالات بعنوان: (المحاسبة القضائية مكانها في اقتصاد اليوم)، وفي عام 1982م تم إصدار كتاب بعنوان (المحاسبة القضائية وشهادة الخبرة). (نور، 2018) (ابراهيم، 2019).

في عام 1986 أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين دليلاً برقم (7)، حيث حدد فيه مجالات خدمات المحاسبين القضائيين منها، تحديد قيمة الإصدار، منع الاحتكار، المحابة، التقييم والاستثمارات العامة، التحليلات، وفي العام نفسه أصدر كتاب المحاسبة التحقيقية، وفي عام 1987 أصدر كتاب مراجعة الفساد والمحاسبة القضائية، وفي عام 1997 تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين، في عام 2002 إنشاء مجلس الرقابة على أعمال مراقبي الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية، منح جامعات في أمريكا درجة الماجستير في المحاسبة القضائية، حالياً هناك ما لا يقل عن ست عشرة من الجامعات والمعاهد والكليات الأمريكية التي تقدم برامج ودورات في مجال المحاسبة القضائية، وفي إستراليا برامج مستقلة تمنح شهادة في المحاسبة القضائية، استجابت العديد من الجامعات في الدول المتقدمة لتدريس المحاسبة القضائية نظراً لزيادة الطلب على خدماتها، ولكونها إحدى آليات محاسبة الفساد المالي والإداري (نور، 2018)، وفي عام 2009 إقرار جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) بالمحاسبة القضائية وإنشاء فصل لها باسم المحاسبة القضائية لتشجيع بحثها.

مما سبق يتضح للباحثين أنه بالرغم من هذا التاريخ الطويل للمحاسبة القضائية والتسلسل الزمني والأحداث الذي مرت بها إلا أن مفهومها يعد حديثاً نسبياً، ويلاحظ ذلك من خلال اهتمام الهيئات المهنية والأوساط الأكاديمية في أواخر ثمانينات القرن الماضي.

مفهوم المحاسبة القضائية:

قبل تناول مفهوم المحاسبة القضائية كمصطلح متكامل يجب تناول هذا المصطلح بشكل مجزأ مكون كلماته (المحاسبة، القضائية) فالقضائية صفة تستخدم في محاكم القانون، أما كلمة محاسبة فهي تعني



تصنيف وتلخيص وتوصيل الأحداث لمستخدميها؛ لاتخاذ القرارات الاقتصادية، ولا شك أن تناول الكلمتين بشكل مستقل يساعد في فهم المصطلحين، أما تناولها بشكل مركب فإنه يعطي معنى أكبر من تناولهما منفصلين، وقد أوردت عديد الدراسات تعريفات متعددة للمحاسبة القضائية، بمسميات وقد عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) المحاسبة القضائية بأنها: "تطبيق المعرفة المتخصصة، ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني CPA في جمع، وتحليل، وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى".

ويمكن تعريف المحاسبة القضائية بأنها "تمثل إحدى المجالات المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والتي تتطلب فيمن يزاولها أن يكون ملما بمجموعة من مهارات المعرفة المختلفة كمفاهيم وتطبيقات المحاسبة، ومهارات وأساليب المراجعة، ومهارات التقصي والتحقيق وممارسة أعلى درجات الشك المهني، في ضوء المعرفة بالأمور القانونية، وتكنولوجيا المعلومات، والتي تستخدم لتقديم رأى مهني مستقل حول المشاكل القانونية والدعاوى القضائية، ومنع جرائم الاحتيال والفساد المالي أو الحد منها، واكتشافها والتقرير عنها وتحديد الأشخاص المسؤولين عنها والمتواطئين معهم" (<https://www.paces4consult.com/ar/detailsBlog/359>).

ويقول آخر أن المحاسبة القضائية مهنة تجمع بين الخبرة المالية ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني يوفر أدلة كافية لضبط الغش والتأكد من مصداقية التقارير المالية.

كما عرف أبكر وآخرون (2022) المحاسبة القضائية بأنها "مجال من مجالات المعرفة المحاسبية المتخصصة التي تسعى إلى التحقيق في المنازعات القانونية والمالية، والكشف عن الفساد والاحتيال وتقديم الأدلة الكافية التي تساعد القضاء في الحكم".

ويرى الباحثون أن المحاسبة القضائية هي علم من علوم المحاسبة التي تسعى إلى تقديم الأدلة والإثباتات التي تساعد القضاء في تقرير الأحكام، وذلك من خلال محاسبين معتمدين يتمتعون بمجموعة من الخبرات والمهارات لتحليل السجلات المالية والمعلومات المحاسبية للكشف عن الاحتيال، والتلاعب المالي، العمليات غير القانونية.

ومن خلال السرد لمفهوم المحاسبة القضائية يمكن التفرقة بينها وبين المراجعة في العديد من النقاط

كما يلي: (Ahmad)، 2013، 3)

جدول رقم (1) مقارنات بين المحاسبة القضائية والمراجعة



وجه المقارنة	المحاسبة قضائية	المراجعة
النطاق المراجعة	تفاصيل أعمق عن سبب حدوث ذلك مع الدليل الضروري والقاطع.	بشكل رئيسي للتأكد من صحة وموثوقية البيانات المالية والتعبير عن الرأي.
الحصول على الأدلة	فحص البيانات، والملاحظة، والمقابلة، ومراجعة الأدلة الإلكترونية وحفظها وما إلى ذلك.	أخذ العينات.
متطلبات التوظيف	الخبراء فقط.	يمكن القيام بذلك من قبل الموظفين الداخليين والخارجيين (بما في ذلك متدرب المراجعة) التوقيت إذا لزم الأمر في أي وقت (مستمر أو دوري).
متطلبات المهارات	مهارات متخصصة في التحقيق والاتصالات الشفهية والكتابتية وتكنولوجيا المعلومات بحيث يتم تطبيق النتيجة على المحكمة.	المحاسبة والمراجعة.
حدود استخدام التقرير	عادةً ما يكون للمستأجر دعماً في التقاضي بشكل أساسي.	موجه إلى الإدارة، يجب أن يكون التقرير عاماً لشركة عامة محدودة.
مستخدمي التقارير	المحامون، قوات الشرطة، شركات التأمين، الهيئات والوكالات التنظيمية الحكومية، المصارف، المحاكم، مجتمع الأعمال.	المستثمرين، الهيئة التنظيمية، الإدارة، الموظفين، الموردين.
تكرار	فقط عندما تكون هناك نزاعات قد تؤدي إلى دعوى قضائية.	على الأقل سنوياً.
الهدف من المراجعة	في كثير من الأحيان لتحليل وتفسير وتلخيص وتقديم القضايا المالية والتجارية المعقدة في شكل يسمح بعمليات التقاضي. ضرورة الحصول على نتيجة علمية لا جدال فيها.	قانوني.

اهداف المحاسبة القضائية:

تسعي المحاسبة القضائية في الوصول إلى العديد من الأهداف حيث إن المحاسبة القضائية أكثر شمولية وعمومية، باعتبارها الخطوط الاستراتيجية لتأهيل أرضية عامة للسيطرة على الأعمال التجارية، وتركز على تحكيم وتقوية بيئة المالية والمحاسبة، بغرض احتواء الفجوات والثغرات ونقاط الضعف التي لم تغطيها أهداف المراجعة أو تقع خارج سيطرتها، ويعود هذا السبب إلي أن المحاسبة القضائية هي وسيلة للحد من تفشي الفساد والاحتيال والغش، وللمحد من والمشاكل التي قللت من السيطرة المحاسبية والمراجعة والرقابة؛ ولأسباب مختلفة ومن هذا المنطلق يمكن سرد هذه الأهداف فيما يلي: (امين، 2020)

- 1- خلق بيئة إيجابية.
- 2- تجنب احتيال والسرقة.
- 3- استعادة الثقة في الشركات.
- 4- دعم التقاضي حيث تشمل جمع المستندات لقبول أو رفض الادعاء، ثم مراجعة المستندات الملائمة لتكوين التقييم المبدئي للحالة.
- 5- التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة.

6- التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها والذي يعد من أهم أهداف المحاسبة القضائية.

أشكال الفساد المالي:

تتمثل أشكال الفساد المالي في: (عباس وآخرون، 2021، صفحة 540-541)

1- المحاسبة النفعية: هي الإصرار على اختيار وتطبيق أساليب محاسبة محددة لتحقيق أهداف مرغوبة منها تحقيق أرباح عالية، سواء كانت الممارسات المحاسبية المتبعة مستندة إلى المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو لا.

2- إدارة الدخل: هي التلاعب في الدخل بهدف الوصول إلى هدف محدد بشكل مسبق من قبل الإدارة، أو متنبأ من قبل محلل مالي، أو ليكون متوافقاً مع مسارات محددة للعمل.

3- تخفيض الدخل: هو شكل من أشكال التلاعب في الدخل يتضمن نقل الدخل بين الفترات المتفاوتة المستوى وذلك بتخصيص الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد ونقلها على السنوات الدخل السيئ، يعد من أشكال التلاعب التي تعتمد على تخفيض الأرباح المتزايدة في الدخل والاحتفاظ بها في شكل مخصصات للفترات الزمنية ذات الدخل السيئ.

4- التلاعب بالتقارير المالية: يعرف التلاعب بالتقارير المالية بأنه إظهار بيانات خاطئة بشكل معتمد، أو حذف قيم معينة أو إخفاءها في البيانات المالية، بهدف تضليل مستخدمي البيانات المالية، وهذا النوع من التلاعب يعتبر عملاً مخالفاً للقانون.

5- ممارسات أساليب المحاسبة الإبداعية: إن المحاسبة الإبداعية هي استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية، أو المألوفة وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمبتكرة للحصول على الأرباح عن طريق التلاعب في قيم المصروفات والإيرادات.

مهارات تطبيق المحاسبة القضائية:

المهارات والخصائص التي يجب أن يتحلى بها المحاسبون القضائيون أساسية للنجاح في أداء مهامهم بفعالية، وفي مساهمتهم في العمليات القانونية والمالية، ومن خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة يمكن تقسيم مهارات تطبيق المحاسبة القضائية إلى خمس فئات يمكن عرضها كما يلي: (Fakih and El-

Mousawi، 2021)

1- الالتزام بأخلاقيات المهنة: المحاسبون القضائيون يجب أن يكونوا مستقلين وموضوعيين في أداء مهامهم، يجب أن يتجنبوا تضارب المصالح وأن يكونوا دقيقين وأمناء في أداء واجباتهم، ويتعين عليهم أن يكونوا على دراية بمعايير الأخلاق الدولية وتطبيقها.

2- مهارات القيادة والاتصال: المحاسبون القضائيون يجب أن يكونوا قادرين على التواصل بفعالية مع فرق العمل والجهات المعنية، ويجب أن يتقنوا مهارات القيادة والتنسيق، ويكونوا على دراية بإجراءات التحقيق والاستقصاء.



3- التعلم المستمر والتدريب: المجال المحاسبي يتطلب تحديث مستمر للمعرفة والمهارات، خاصة بالنسبة للمحاسبين القضائيين، يجب أن يبقوا على اطلاع دائم بالمستجدات في مجال المحاسبة والتدقيق والأخلاقيات المهنية.

4- الخبرة المهنية: الخبرة الواسعة في المحاسبة والتدقيق والقوانين المالية والنظم القانونية ضرورية للمحاسبين القضائيين، فيجب عليهم أن يتعاملوا مع مجموعة متنوعة من القضايا المالية، ويكونوا على دراية بالمعايير الدولية ذات الصلة.

5- سرعة الذكاء والتفكير التحليلي: التحليل السريع والتفكير الاستراتيجي يساعدان المحاسبين القضائيين على فهم السياق المالي واكتشاف السلوك الإجرامي. ويجب أن يكون لديهم فهم عميق للنفسية البشرية والإشارات غير اللفظية لتحليل المعلومات بشكل دقيق.

نشأة ديوان المحاسبة:

أنشئ ديوان المحاسبة في ليبيا بموجب قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (119) لسنة 2011 بشأن انشاء ديوان المحاسبة وحددت مادته الاولى في تبعية ديوان المحاسبة السلطة التشريعية، ويهدف الي تحقيق رقابة على الأموال العامة، وفي عام 2013 صدر القانون رقم 19 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة كهيئة مستقلة تلحق بالسلطة التشريعية(زكي، 2013)(السحاتي، 2018).

نشأة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد:

تم انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بموجب قانون رقم (11) لسنة 2014 وتكون تبعيةها الي السلطة التشريعية، والتي يكون من أهدافها تلقي إقرارات الذمة المالية وفحصها وحفظها وطلب أي بيانات أو إيضاحات تتعلق بها من ذوي الشأن أو الجهات المختصة، لقيام بالتحري والكشف عن جرائم الفساد.

ثالثاً: الجانب العملي

يتناول هذا الجانب الاختبارات اللازمة للتأكد من الأداة المستخدمة لجمع البيانات من عينة الدراسة وكذلك تحليل النتائج المتحصل عليها من التحليل الإحصائي، وقد تمت الاستعانة بالاستبانة الواردة في دراسة Fakihi and El-Mousawi (2021)، ومع ذلك فقد تم قياس ثبات أداة الدراسة (صحيفة الاستبانة)، حيث تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ، وبتطبيق هذه المعادلة باستخدام الحاسب الآلي عن طريق برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، تبين إن درجة الثبات تقدر بـ 0.954 $\alpha =$ ، وبمقارنة هذه النتيجة مع ما ورد في (تيسير، 2013) فإن هذه النتيجة تشير إلى إن محتوى صحيفة الاستبانة يتوفر فيها درجة عالية من الثبات والاستقرار والاعتماد، وبالتالي يمكن التسليم بصحة النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الدراسة الميدانية ومن ثم إمكان تعميمها على المجتمع محل الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:



تم إعداد استبانة الكترونية وتوزيعها على المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان والمحاسبة وهيأة مكافحة الفساد في مدينة أجدابيا وبنغازي، حيث تم الحصول على 40 استبانة من المستهدفين بالدراسة، البيانات المتحصل عليها من عينة الدراسة:

أولاً: الخصائص والسمات الشخصية لمفردات عينة الدراسة:

لغرض عرض البيانات الشخصية (الديموغرافية) لمفردات عينة الدراسة الواردة في الجزء الأول من الاستبانة، تم استخدام جداول التوزيعات التكرارية والنسب المئوية لتلك الخصائص وظهرت النتائج التالية:

جدول رقم (2) البيانات الشخصية لمفردات العينة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	5	12.5%
	بكالوريوس	25	62.5%
	ماجستير	6	15%
	دكتوراة	2	5%
	اخرى	2	5%
التخصص	محاسبة	33	82%
	إدارة اعمال	2	5%
	تمويل	1	2.5%
	اخرى	4	10%
عدد سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	9	22.5%
	من 5 سنوات الي اقل من 10 سنوات	16	40%
	أكثر من 10 سنة	15	37.5%
المهنة	موظف	17	42.5%
	مراجع حسابات	18	45%
	مدير عام	4	10%
	اخرى	1	2.5%

بعد تفريغ وتحليل البيانات الواردة في صحيفة الاستبانة تبين من الجدول رقم (2) أن أغلب المشاركين هم من حملة شهادة البكالوريوس حيث بلغت نسبتهم 62.5 % في حين يمثل حملة شهادة العليا (ماجستير، دكتوراة) ما نسبته 20 %، وأن ما نسبته 82% من متخصصين في المحاسبة، وأن أغلبهم من ذوي الخبرات الكبيرة؛ حيث بلغت نسبة الذين لهم خبرة أكثر من خمسة سنوات 90%، كذلك فإن ما نسبته 45% من المشتغلين في مراجعة الحسابات، وبعد استعراض البيانات الشخصية (الديموغرافية) لأفراد العينة أصبح لدينا انطباعاً جيداً بأن البيانات المتحصل عليها من أفراد العينة يمكن الاعتماد عليها لتحقيق أهداف الدراسة.

ثانياً: تحليل البيانات المتعلقة بأسئلة الدراسة:

1- الأخلاقيات المهنية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية:

يبين الجدول رقم (3) تحليل البيانات المتعلقة أخلاقيات المهنة المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية، حيث يتضح أن أعلى متوسط حسابي للمشاركين كان (3.975) بانحراف معياري (0.99) وأن أقل متوسط حسابي كان (3.1) بانحراف معياري (0.98)، وأن المتوسط الحسابي للمحور بالكامل كان (3.61) والانحراف المعياري (0.079) وهذا مؤشر إلى أن معظم المشاركين في الدراسة يوافقون على توافر الأخلاقيات المهنية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية.

جدول رقم (3) ردود أفراد العينة حول الأخلاقيات المهنية لتطبيق المحاسبة القضائية

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	ترتيب الأهمية
لدي المحاسبين والمراجعين القدرة على الابتعاد عن تضارب المصالح.	3.5	0.933	موافق	7
يتكامل المحاسبين والمراجعين عند المراجعة والتحليل.	3.875	0.852	موافق	2
المحاسبين والمراجعين دقيقون في أداء عملهم.	3.75	0.869	موافق	4
يلتزم المحاسبين والمراجعين بالأمانة في أداء عملهم.	3.725	1.061	موافق	5
يلتزم المحاسبين والمراجعين بالحفاظ على السرية في عملهم.	3.975	0.999	موافق	1
يتمتع المحاسبين والمراجعين بالاستقلالية في أداء عملهم.	3.85	1.026	موافق	3
المحاسبين والمراجعين موضوعيين في أداء عملهم.	3.575	0.843	موافق	6
يتمتع المحاسبين والمراجعين بمعرفة جيدة بمعايير الأخلاق الدولية.	3.2	0.992	محاييد	8
يتمتع المحاسبين والمراجعين بمعرفة جيدة في تطبيق معايير الأخلاق الدولية.	3.1	0.981	محاييد	9
الإجمالي للمحور بالكامل	3.616	0.079	موافق	
T test	32.593			
القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة p_value		.000		

أما بخصوص الفرضية المتعلقة بأخلاقيات المهنة لتطبيق المحاسبة القضائية فتبين أن قيمة إحصائي الاختبار ($T = 32.593$) بدرجة حرية 39 وأن القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي ($p_value = .000$) فهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، فعليه يمكن أن نقبل الفرضية القائلة بأنه يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهياة مكافحة الفساد بالأخلاقيات المهنية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية، بالرغم من عدم تمتع المحاسبون والمراجعون بالمعرفة الجيدة بمعايير الاخلاق الدولية وتطبيقها.

2- المهارات القيادية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية:

يبين الجدول رقم (4) تحليل البيانات المتعلقة بالمهارات القيادية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية، حيث يتضح أن أعلى متوسط حسابي للمشاركين كان (4) بانحراف معياري (0.679) وأن أقل متوسط حسابي كان (3.45) بانحراف معياري (0.845)، وأن المتوسط الحسابي للمحور بالكامل كان (3.704) والانحراف المعياري (0.084) وهذا مؤشر إلى أن معظم المشاركين في الدراسة يوافقون على توافر المهارات القيادية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية.



اما بخصوص الفرضية المتعلقة بأخلاقيات المهنة لتطبيق المحاسبة القضائية فتُبين أن قيمة إحصائي الاختبار ($T = 36.736$) بدرجة حرية 39 وأن القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي ($p_value = .000$) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)، فعليه نقبل الفرضية القائلة بأنه يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالمهارات القيادية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية.

جدول رقم (4) ردود أفراد العينة حول المهارات القيادية لتطبيق المحاسبة القضائية

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	ترتيب الأهمية
المحاسبين والمراجعين لديهم معرفة جيدة ببيئة عملهم.	4	0.679	موافق	1
يعرف المحاسبين والمراجعين الإجراءات اللازمة لعمليات التحقيق الميدانية.	3.775	0.861	موافق	3
المحاسبين والمراجعين لديهم معرفة جيدة بتكوين فرق متخصصة.	3.8	0.822	موافق	2
يتمتع المحاسبين والمراجعين بصفات قيادية.	3.675	0.916	موافق	4
يعرف المحاسبين والمراجعين كيفية استخدام أدوات القياس والتحليل المختلفة.	3.45	0.845	موافق	6
يملك المحاسبين والمراجعين مهارات اتصال.	3.525	0.750	موافق	5
الإجمالي للمحور بالكامل	3.704	0.084	موافق	
T test	36.736			
القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة p_value	.000			

3- التعلم المستمر والتدريب اللازم لتطبيق المحاسبة القضائية:

يبين الجدول رقم (5) تحليل البيانات المتعلقة بالمهارات القيادية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية، حيث يتضح أن أعلى متوسط حسابي للمشاركين كان (3.825) بانحراف معياري (0.873) وأن أقل متوسط حسابي كان (2.95) بانحراف معياري (0.985)، وأن المتوسط الحسابي للمحور بالكامل كان (3.342) والانحراف المعياري (0.096) وهذا مؤشر إلى وجود تباين في ردود أفراد العينة المشاركين في الدراسة (محاييد) على توافر التعلم المستمر والتدريب اللازم لتطبيق المحاسبة القضائية. أما بخصوص الفرضية المتعلقة بأخلاقيات المهنة لتطبيق المحاسبة القضائية فتُبين أن قيمة إحصائي الاختبار ($T = 28.286$) بدرجة حرية 39 وأن القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي ($p_value = .000$) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.05)، فعليه نقبل الفرضية القائلة بأنه يلتزم المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالتعلم المستمر والتدريب اللازم لتطبيق المحاسبة القضائية.

جدول رقم (5) ردود افراد العينة حول التعلم المستمر والتدريب اللازم لتطبيق المحاسبة القضائية

الترتيب الأهمية	اتجاه العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	السؤال
2	موافق	0.867	3.625	يقوم المحاسبين والمراجعين باستمرار بتحديث المعرفة الحاسوبية وأنظمة المحاسبة الخاصة بهم.
1	موافق	0.873	3.825	المحاسبين والمراجعين لديهم معرفة جيدة بالمستجدات في طرق الاستجواب والتحقق المالي.
5	محايد	1.106	3.175	المحاسبين والمراجعين على دراية بتحديثات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
6	محايد	1.104	3.1	المحاسبين والمراجعين على دراية بتحديثات معايير المراجعة الدولية.
4	محايد	1.006	3.25	المحاسبين والمراجعين على دراية بتحديثات مبادئ الحوكمة.
7	محايد	0.985	2.95	المحاسبين والمراجعين على دراية بتحديثات معايير الأخلاق الدولية.
3	موافق	0.960	3.475	المحاسبين والمراجعين على دراية بتحديثات التشريعات المحلية المختلفة.
	محايد	0.096	3.342	الإجمالي للمحور بالكامل
28.286			T test	
.000			p_value القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة	

4- الخبرة في المحاسبة والمراجعة والقانونية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية:

يبين الجدول رقم (6) تحليل البيانات المتعلقة بالمهارات القيادية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية، حيث يتضح أن أعلى متوسط حسابي للمشاركين كان (4.025) بانحراف معياري (0.659) وأن أقل متوسط حسابي كان (3.2) بانحراف معياري (0.822)، وأن المتوسط الحسابي للمحور بالكامل كان (3.612) والانحراف المعياري (0.127) وهذا مؤشر إلى أن معظم المشاركين في الدراسة يوافقون على توافر الخبرة في المحاسبة والمراجعة والقانونية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية.

أما بخصوص الفرضية المتعلقة بأخلاقيات المهنة لتطبيق المحاسبة القضائية فتبين أن قيمة إحصائي الاختبار ($T = 37.723$) بدرجة حرية 39 وأن القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي ($p_value = .000$) وهي أقل من مستوي المعنوية (0.005)، فعليه نقبل الفرضية القائلة بأنه يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بخبرة في المحاسبة والمراجعة والقانونية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية، بالرغم من عدم تمتع المبحوثين بالخبرة الكافية فيما يتعلق ببعض المعايير الدولية المتعلقة بالمهنة.

جدول رقم (6) ردود افراد العينة حول الخبرة في المحاسبة والمراجعة والقانونية اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية

مدى توفر مهارات تطبيق المحاسبة القضائية في المؤسسات الرقابية بليبيا دراسة ميدانية على المحاسبين

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	ترتيب الأهمية
يتمتع المحاسبين والمراجعين بخبرة كافية لاكتشاف الاحتيال.	4.025	0.659	موافق	1
يملك المحاسبين والمراجعين خبرة كافية في أنظمة المراجعة الداخلية.	3.975	0.733	موافق	2
يتمتع المحاسبين والمراجعين بخبرة كافية في مختلف التشريعات القانونية.	3.5	0.987	موافق	5
يتمتع المحاسبين والمراجعين بخبرة كافية في النظام القانوني الحالي في ليبيا.	3.5	0.987	موافق	6
يتمتع المحاسبين والمراجعين بخبرة كافية في جميع المعايير الدولية المتعلقة بالمهنة.	3.2	0.822	محايد	8
المحاسبين والمراجعين لديهم خبرة كافية في التحليل المالي وطرقه.	3.7	0.911	موافق	3
يملك المحاسبين والمراجعين خبرة كافية في استخدام الأنظمة الحديثة المتعلقة بالمراجعة.	3.475	0.750	موافق	7
يتمتع المحاسبين والمراجعين بخبرة كافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات	3.525	0.715	موافق	4
الإجمالي للمحور بالكامل	3.612	0.127	موافق	
T test	37.723			
القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة p_value	.000			

5- الذكاء السريع والتفكير التحليلي مطلوب لتطبيق المحاسبة القضائية:

يبين الجدول رقم (7) تحليل البيانات المتعلقة بالمهارات القيادية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية، حيث يتضح أن أعلى متوسط حسابي للمشاركين كان (3.65) بانحراف معياري (0.802) وأن أقل متوسط حسابي كان (2.6) بانحراف معياري (0.841)، وأن المتوسط الحسابي للمحور بالكامل كان (3.175) والانحراف المعياري (0.067) وهذا مؤشر إلى تباين في ردود أفراد العينة المشاركين في الدراسة (محايد) على توافر الذكاء السريع والتفكير التحليلي المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية. أما بخصوص الفرضية المتعلقة بأخلاقيات المهنة لتطبيق المحاسبة القضائية فتبين أن قيمة إحصائي الاختبار ($T = 31.673$) بدرجة حرية 39 وأن القيمة الاحتمالية لجميع الأسئلة المتعلقة بهذا المحور هي ($p_value = .000$) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، فعليه نقبل الفرضية القائلة بأنه يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهياة مكافحة الفساد بالذكاء السريع والتفكير التحليلي مطلوب لتطبيق المحاسبة القضائية.

جدول رقم (7) ردود افراد العينة حول الذكاء السريع والتفكير التحليلي مطلوب لتطبيق المحاسبة القضائية

السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة	ترتيب الأهمية
--------	-----------------	-------------------	--------------	---------------



9	محاييد	0.841	2.6	المحاسبين والمراجعين على دراية بأساسيات ومبادئ علم النفس.
4	محاييد	0.973	3.225	المحاسبين والمراجعين قادرين على كشف السلوك الإجرامي.
2	موافق	0.806	3.625	يمكن للمحاسبين الكشف عن غسيل الأموال.
1	موافق	0.802	3.65	للمحاسبين وسائل شخصية تتعلق بالاستجواب والتحقيق المالي.
8	محاييد	0.959	2.95	يملك المحاسبين والمراجعين القدرة على الاستنتاج من خلال طرح أسئلة مهنية محددة.
6	محاييد	0.888	3.075	المحاسبين والمراجعين لديهم معرفة جيدة بالسلوك البشري.
5	محاييد	0.921	3.15	للمحاسبين القدرة على حل النزاعات بناءً على التحقيقات والمناقشات.
3	محاييد	0.797	3.325	لدى المحاسبين والمراجعين استجابات سريعة للحوادث التي تحدث.
7	محاييد	0.861	2.975	يتمتع المحاسبين والمراجعين بخبرة كافية في الطبيعة البشرية ولغة الجسد.
محاييد		0.634	1753.	الإجمالي للمحور بالكامل
31.673		T test		
.000		p_value		

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نستعرضها في النقاط التالية:
- 1- يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالأخلاقيات المهنية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية.
 - 2- يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالمهارات القيادية المطلوبة لتطبيق المحاسبة القضائية.
 - 3- يلتزم المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالتعلم المستمر والتدريب اللازم لتطبيق المحاسبة القضائية.
 - 4- يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بخبرة في المحاسبة والمراجعة اللازمة لتطبيق المحاسبة القضائية.
 - 5- يتمتع المحاسبون والمراجعون العاملون بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بالذكاء السريع والتفكير التحليلي لتطبيق المحاسبة القضائية.
- وبناءً على ما سبق فإن المحاسبين والمراجعين العاملين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد يتمتعون بالمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية.

مناقشة نتائج الدراسة:

لأشك أن توافر الاخلاقيات المهنية والخبرة في المحاسبة والمراجعة والفطنة والتفكير التحليلي والتعليم المستمر ومهارات القيادة لدى الموظفين بديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد ، بالإضافة إلى توافر المهارات الفنية والتقنية، سيعزز من قدرة الموظفين بهذه الأجهزة الرقابية على اكتشاف التلاعب والغش والاختلاسات التي تعنى هذه الأجهزة بمتابعتها ، وتعد كل هذه المقومات المذكورة سابقا مقومات أساسية لتطبيق المحاسبة القضائية، وهو ما توصلت إليه هذه الدراسة والتي تتفق فيها مع العديد من الدراسات من أهمها دراسة صالح (2018) و دراسة Ismail and Azizan and Fahmi (2018) و دراسة يوسف وعبدالقواب و عشري (2019) و دراسة الحياي (2020) و دراسة حمودة (2020) ودراسة Fakhri and El-Mousawi (2021).

ثانياً: التوصيات:

من خلال استعراض النتائج المتحصل عليها من عينة الدارسة نوصي بما يلي:

- 1- عمل دورات مهنية للمحاسبين في ديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد للوقوف على التحديثات على المعايير الدولية؛ لإعداد التقارير المالية والمراجعة الدولية ومبادي الحوكمة ومعايير الأخلاق الدولية.
- 2- عمل دورات تثقيفية للمحاسبين في ديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد بأساسيات ومبادئ علم النفس وعلى كشف السلوك الإجرامي وطبيعة السلوك البشرية ولغة الجسد.
- 3- رفع كفاءة المحاسبين في ديوان المحاسبة وهيأة مكافحة الفساد في حل النزاعات والتحقيقات وكذلك المقدرة الذهنية في إدارة الحوارات وسرعة الاستجابة للحوادث.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- إبراهيم، طارق وفريق، 2019، المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطوير أداء التقارير المالية في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS ، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 2.
- أبكر، صديق ادم محمد، عمر، احمد محمد علي، ادم، يس عبدالرحيم، المنعم، أسامة عبدالقادر، 2022، واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد اثنان واربعون.
- أمين، ريان، هه لكورد محمد علي، 2020، أثر تفعيل دور المحاسبة القضائية في توثيق البيئة المالية والمحاسبية، مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد 55.
- تيسير، محمد، ما هو معامل ألفا كروناخ، في المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، تم الزيارة بتاريخ (2023/15/10)، (<https://blog.ajsrp.com/?p=32068>)

حسين، سمر عادل، 2014، الفساد الإداري اسبابه واثارة وطرف مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع.

حسين، نادية شاكر، بدون سنة، المخالفات المحاسبية وأثرها في نقشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السادس.

حمودة، الهام، 2020، متطلبات تطبيق المحاسبة القضائية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بين مهدي، ام البواقي الجزائر.

الحيالي، مصطفى عبدالسلام، 2020، مدي توفر مقومات تطبيق المحاسبة الجنائية في المحاكم الاردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، الاردن.

دنقر، عبدالسلام احمد، حمودة، نور الدين عبدالله، زرتي، محسن محمد، 2020، مدي توفر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية في الوحدات الاقتصادية بليبيا، المؤتمر الدولي الثالث للعلوم التقنية، طرابلس ليبيا.

زكي، محمد ابوالقاسم، 2013، مدي فاعلية قوانين وتشريعات ديوان المحاسبة الليبي في محاربة الفساد المالي والإداري بالمؤسسات والشركات العامة، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الثاني، 287-321.

السحاتي، أسامة إبراهيم، 2018، تقييم أداء ديوان المحاسبة في ليبيا من واقع مؤشر الموازنة المفتوحة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الثالث، 600-620 صالح، منال ناجي، 2018، المحاسبة القضائية ودورها في تعزيز الالتزام الأخلاقي لدى العاملين في مهنة المحاسبة والتدقيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 55.

عباس، ريان، تفرات، يزيد، تمرايط، زينب، 2021، دور المحاسبة القضائية في الحد من أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، مجلة دراسات وابحات اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 2، المجلد 8.

عبد الكريم، احمد ثابت، قاسم، أفياء محمد، 2014، الآثار الشاملة للفساد على تحقيق التنمية الانسانية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد الثامن.

فاتح، شاهد، عبدالغني، شارف، 2018، المحاسبة القضائية كآلية للحد من الغش والتحايل المالي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر.

القانون رقم (14) لسنة 2014م في إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الصادر عن المؤتمر الوطني العام، طرابلس، ليبيا

منظمة الشفافية الدولية <https://www.transparency.org/en/cpi/2019>

الموسوي، شرف محسن، 2022، قراءة تحليلية عن وضع الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد 2021، تاريخ الزيارة 30/8/2022

(<https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fwww.annd.org%2Fa>)



r%2Fpublications%2Fdetails%2F%25D9%2582%25D8%25B1%25D8%
25A7%25D8%25A1%25D8%25A9-
%25D8%25AA%25D8%25AD%25D9%2584%25D9%258A%25D9%25
84%25D9%258A%25D8%25A9-%25D8%25B9%25D9%2586-
%25D9%2588%25D8%25B6%25D8%25B9-)

نور، موسي بشير محمد، 2018، المحاسبة القضائية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
يوسف، جمال علي محمد، عبدالنواب، محمد عزت، عشري، سارة محمد إبراهيم محمد، 2019، مقومات ومعوقات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 3، المجلد 33.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ashwaq Rateb ، Al Tarawneh، Abdussalam Mahmoud،Abu Tapanjeh
2020. Applicability of Forensic Accounting to Reduce Fraud and its Effects on Financial Statement of Jordanian Shareholding Companies from the Perspective of Judiciary and Certified Public Accountant. No. 2. pp 436-452، Vol. 11،International Journal of Financial Research
Samsudin ، Oluwatoyin Muse Johnson، Popoola، Ayoib Che.Ahmad
2013. Task Performance Fraud Risk ، Hartini، Ahmad،Rose Shamsiah
Assessment on Forensic Accountant Knowledge and Mindset in Nigerian Public Sector. International Conference on Business and Social Science South Korea.، Seoul،(ICBASS)
2021. Extent of Availability of ، Hasan، El-Mousawi، Ibrahim،Fakih
Necessary Skills in LACPA Members to Practice Forensic Accounting. Issue 1. PP 1-11، Vol 23،Journal of Business and Management
، Fadzlina Mohd، Fahmi، Farah Amylea، Azizan، Aida Maria،Ismail
2018. Forensic Accountant Skills: An Empirical Investigation in the Malaysian Forensic Accounting Education Curriculum. Journal of Social Special Issue. PP 1017-1025،Sciences Research
The Role of Forensic Accounting in ، 2018، Ola Mohammad،Khersiat
Maintaining Public Money and Combating Corruption in the Jordanian 66-75.، No. 3، International Business Research; Vol 11،Public Sector



Fraud Auditing and Forensic Accounting ،Tommie Singleton and others
2006) p37، Third Edition. Inc،(John Wiley & Sons

